

Distr.: General
16 August 2023
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish



الدورة الثامنة والسبعون

البند 35 من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردين الواردين استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة 12/76 المعنون "القدس"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 1 كانون الأول/ديسمبر 2021، و 26/77 المعنون "الجولان السوري" الذي اعتمدته الجمعية العامة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

120923 120923 23-15712 (A)



أولاً - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة 12/76 و 26/77. فقد شَدَّت الجمعية العامة في قرارها 12/76 على ضرورة أن تراعى في أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حلّ من هذا القبيل أحكاماً تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة وتتيح للجميع، على اختلاف دياناتهم وجنسياتهم، إمكانية الوصول دوماً وبحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة. وفي القرار 26/77 المعنون "الجولان السوري"، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

2 - وفي 3 نيسان/أبريل، في إطار الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم تقرير بموجب القرارين 12/76 و 26/77، وجَّهْتُ مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل، والممثلين الدائمين لجميع الدول الأعضاء الأخرى والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من هذين القرارين. وحتى 12 تموز/يوليه 2023، ورد ردّان من الأرجنتين ومصر. ويرد هذان الردّان في الفرع ثانياً من هذا التقرير.

ثانياً - الردّان الواردان من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

تعيد حكومة الأرجنتين مرة أخرى تأكيد اقتناعها بأنه لا يمكن التوصل إلى حل نهائي لاحتلال الجولان السوري إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين، وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973)، وهي تكرر التأكيد على أن الاعتراف باحتلال الأقاليم بما يتنافى مع القانون الدولي لا يسهم في التوصل إلى هذا الحل.

وبالإضافة إلى ذلك، تعيد الأرجنتين تأكيد التزامها القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

مصر

[الأصل: بالعربية]

تقدم مصر سنوياً إلى الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "الجولان السوري" تحت البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

وتحرص مصر على تقديم مشروع القرار المتعلق بالجولان السوري سنوياً إلى الجمعية العامة إيماناً منها بأنه لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف قبول الاحتلال كوسيلة لضم أراضي الدول الأخرى في مخالفة لكافة مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب ألا تنتهي التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدى العقد الماضي، ولا سيما الجمهورية العربية السورية، المجتمع الدولي عن التمسك بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من جسامه الضغوط الراهنة في المجتمع الدولي من جراء تفجر العديد من النزاعات في عدة مناطق من العالم، ما زالت مصر ترى أن الاحتكام إلى القانون الدولي وتجنب التصعيد هو السبيل الوحيد والأفضل لتسوية النزاعات التي نشهدها في عالم اليوم، خاصة تلك التي مضت عقود عليها ولم يتم إحراز أي تقدم بشأنها.

وتؤكد مصر أنه لا يمكن الخروج من حالة التدهور الجارية في منطقة الشرق الأوسط ما لم يتم احترام قواعد القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية في كافة الأزمات التي تشهدها المنطقة. وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة أزمات جديدة في عدد من دول المنطقة خلال العقد الماضي. غير أن تلك الأزمات يجب ألا تصرف أنظارنا عن الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 سواء في الجولان السوري أو جنوب لبنان أو فلسطين. فلا يتصور أن يتحقق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة مع استمرار احتلال الأراضي العربية وفرض السيادة عليها بحكم الأمر الواقع.

ومن هذا المنطلق، ترى مصر وجوب أن يتمسك المجتمع الدولي بإنهاء احتلال كافة الأراضي العربية التي احتلت في 5 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن. فلطالما أكدت تلك القرارات على عدم جواز ضم الأراضي بالقوة، ورفض الاعتراف بأي إجراءات أحادية أو تغييرات ديمغرافية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال.

ويتضمن مشروع القرار المتعلق بالجولان السوري الذي تقدمه مصر سنوياً إلى الجمعية العامة التأكيد على قرار مجلس الأمن 497 (1981)، ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بعدم جواز ضم الأراضي بالقوة، وكذا التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على الجولان السوري المحتل، فضلاً عن عدم شرعية إقامة المستوطنات في الجولان السوري المحتل أو أي أنشطة إسرائيلية أخرى تمثل تغييراً لطبيعة الجولان السوري المحتل.

وتؤكد من جديد أحكام أخرى من مشروع القرار أن استمرار احتلال الجولان السوري من جانب إسرائيل يمثل عائقاً أمام تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل مطالبة باستئناف محادثات السلام بهدف الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط 4 حزيران/يونيه 1967 طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتتطلع مصر إلى أن يحل الأمن والسلام والاستقرار في الجمهورية العربية السورية وكافة بلدان منطقة الشرق الأوسط. وهذا الهدف لن يتحقق ما لم يحظ عالم اليوم بسيادة القانون الدولي واحترامه.